

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع231دد
تاريخ القرار: 21 أفريل 2016

قرار

بتاريخ 21 أفريل 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع231دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة

من جهة

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النماذج المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها. وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 30 مارس 2016 والمتضمن طلبها الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف الممارسات المتظلم منها الى حين البت في أصل القضية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد657د الصادرة الى شركة بتاريخ 04 أفريل 2016 لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد699د بتاريخ 07 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن تقدمت بتاريخ 30 مارس 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد302د تظلمت بموجبها من الامتياز المقترن بالعرض التجاري "عجب" ، والمتمثل في تمكين مشترك المدعى عليها من 700 Mo بمجرد استهلاك 10 دنانير، وانتهت الى طلب الإذن بإيقاف العرض موضوع التظلم بصفة فورية مع سحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق مقتضيات الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة واتخاذ التدابير اللازمة لردع مثل هذه الممارسات بصفة نهائية ضمانا لتوازن سوق الاتصالات ولمصالح المشغلين المنافسين.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الامتياز المقترن بالعرض التجاري "عجب" ، والمتمثل في تمكين مشترك المدعى عليها من 700Mo بمجرد استهلاك 10 دنانير، مشككة في حصول الامتياز المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بمخالفته لمقتضيات الفصل 3 من قرار الهيئة عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها إضافة لادعائها خرقه لأحكام النقطة الرابعة من محضر الجلسة المحرر بتاريخ 17 ديسمبر 2015 والتي نصت على أن "Le bonus sur recharge ne peut pas être utilisé pour le data mobile" بمصالحها، وانتهت الى طلب الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف الممارسات المتظلم منها الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عميل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 11 مارس 2016 تحت عد49946د تضمن معاينة للامتيازات المتعلقة بالعرض التجاري

"عجب" والمذكورة بالإعلان المنشور باللغة الفرنسية التابع لشركة " ، إضافة لمعايينة امتياز غير مذكور بالإعلان موضوع المعايينة يكتشفه المشترك عند ضغطه على رمز 5 ussd *101* والمتمثل في 700 Mo أنترنات بمجرد استهلاك 10 دنانير مرفقا بالإعلانات موضوع المعايينة.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية بشرعية العرض المتظلم منه مشيرة إلى حصولها على موافقة الهيئة قبل تسويقه بمقتضى قرارها عد188دد الصادر بتاريخ 28 أوت 2014 مشددة على أن الامتياز المتظلم منه والمتعلق بخدمات الانترنات جاء متطابقا مع محضر الجلسة المستشهد به من قبل المدعية موضحة أن امتياز الحال لا يقع منحه بواسطة الرصيد الإضافي الناتج عن عملية الشحن وإنما يقع منحه بمجرد استهلاك 10 دنانير شهريا نافية ركن الضرر المدعى به من قبل خصيمتها دافعة بأن المدعية بصدد تسويق امتياز مماثل ضمن عرضها التجاري "EST mobile" وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

الهيئة

حيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتج بها أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات أقدم فعلا على ترويج الامتياز المتظلم منه والمقترن بالعرض التجاري "عجب".

وحيث ثبت بالرجوع إلى المصالح المختصة بالهيئة أن شركة ' تقدمت بموجب مراسلتها المؤرخة في 11 أوت 2014 بمشروع عرضها التجاري "عجب" والذي يمكن حرفائها في الهاتف الجوال من التمتع بتحفيظات عند الشحن صالحة نحو جميع الشبكات على النحو التالي:

- 400 % بالنسبة لمبالغ الشحن أقل من 5 دینارات.

- 900 % بالنسبة لمبالغ الشحن التي تساوي أو تفوق 5 دینارات.

بالإضافة إلى الامتياز المتمثل في 700 Mo أنترنات بداية من 10 دنانير استهلاك في الشهر.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للعروض التجارية تبين للهيئة أن خصائصه الفنية والتعريفية لا تثير إشكالا يذكر وبناء على ذلك أصدرت قرارها عد188دد/2014 بتاريخ 28 أوت 2014 والقاضي بالموافقة على تسويقه.

وحيث وبصرف النظر عن ترويج المدعية لامتياز مماثل من عدمه فإن المدعى عليها اقتصررت بالأضرار الحاصلة لها من وراء ترويج الامتياز المذكور عند حد الادعاء دون تقديم دراسة فنية يمكن الاستناد إليها لاستخلاص مدى حصولها.



وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المطروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفحة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات